الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مساهمة الوقف الإسلامي في تعزيز المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي

ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:

دور الوقف في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي

يومي 23 و24 نوفمبر 2021

إعداد

طالبة الدكتوراه أميرة حشيش

كلية الشريعة والاقتصاد – جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

الدكتور شعيب يونس

كلية الشريعة والاقتصاد – جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالوقف الإسلامي، وكذا إبراز الدور الفعال الذي تقوم به الأوقاف الإسلامية من أجل تعزيز المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي ؛ من خلال عرض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال والمتمثلة في التجربة السعودية، التركية والتجربة الماليزية، بالإضافة إلى تبيان تحديات قطاع الأوقاف في الجزائر، مع محاولة تقديم الحلول المقترحة لتلك العوائق والتحديات ، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت أهمها في: توجد تجارب تطبيقية رائدة في العالم في استخدام الوقف الإسلامي كأداة لتمويل الجامعات، أهمها التجربة السعودية، التركية والتجربة الماليزية، بحيث يمكن الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها.

الكلمات المفتاحية: وقف إسلامي، تمويل، جامعات.

Abstract:

The aim of this research paper is to clarify the concepts related to each of the Islamic Waqf, as well as to highlight the effective role of the Islamic Waqf in strengthening the funding system of higher education institutions; By presenting the leading international experiences in this area, wich are represented in the Saudi,Turkish and Malaysian experiences, in addition to the challenges of the Waqf sector in Algeria, And trying to propose solutions to these obstacles and challenges, relying on the analytical descriptive approach.

The study produced a set of findings, the most important of which were: There are pioneering practical experiments in the world about using the Islamic endowment as a tool for financing universities, the most important being the Saudi, Turkish and Malaysian experiences, In which to take advantages of its positives to avoide their negatives.

Keywords: Islamic endowment, financing , universities.

مقدمة:

تعد معضلة التمويل من أبرز المعضلات التي تعيق عملية التنمية في العديد من دول العالم، لذلك فإن نجاح البرامج والخطط التنموية مرهونا بوجود مصادر تمويلية دائمة تغطي مصروفاتها واحتياجاتها، ولعل من أهم تلك المصادر المتجددة والمستمرة والتي تقوم على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية نجد الوقف الإسلامي، والذي شكل على مدى عقود طويلة مرت إحدى الدعائم الأساسية للتمويل والتنمية في الحضارة الإسلامية، فلقد كان له دورا بارزا في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية على حد سواء، وذلك من خلال توفير الموارد المالية لصيانة المرافق العامة، وكذا إعانة أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى المساهمة في تشييد المعاهد والجامعات وتسييرها، وكل ذلك من شأنه أن يخفف العبء المالي على الدولة.

لقد استطاعت الأوقاف الإسلامية تدعيم مختلف القطاعات الاجتماعية التنموية، حيث أسهمت إيرادات الأموال الموقوفة بنصيب وافر في تنمية التعليم العالي والبحث العلمي، فقد اعتمدت مؤسات التعليم العالي على الوقف الإسلامي اعتمادا كليا في نفقاتها واحتياجاتها.

إشكالية البحث:

وتأسيسا على ما تقدم ذكره، جاء موضوع البحث للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يسهم الوقف الإسلامي في تعزيز المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا السؤال الجوهري، فإنه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الوقف الإسلامي؟ وما هي خصائصه وأركانه وأنواعه؟
- ما هي أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال تمويل مؤسسات التعليم العالي من خلال الوقف؟
- ما هي تحديات القطاع الوقفي في الجزائر؟
- ما هي متطلبات تفعيل الأوقاف الإسلامية بالجزائر لدعم مؤسسات التعليم العالي؟

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب في مثل هذا النوع من الأبحاث، وذلك من خلال تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: الإطار النظري للوقف الإسلامي.
- المحور الثاني: التجارب الدولية في مجال مساهمة الوقف في تمويل مؤسسات التعليم العالي.
- المحور الثالث: تحديات قطاع الأوقاف في الجزائر ومتطلبات تفعيله.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على الوقف الإسلامي وتوضيح خصائصه وأنواعه؛
- إبراز الدور التمويلي والتنموي للوقف الإسلامي؛
- محاولة توضيح مساهمة الوقف الإسلامي في دعم المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي؛
- عرض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال؛
- عرض تحديات القطاع الوقفي في الجزائر؛
- تقديم مقترحات وحلول لتجاوز معوقات الأوقاف الإسلامية في الجزائر؛

المحور الأول: الإطار النظري للوقف الإسلامي

1. المفهوم الاقتصادي للوقف:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالوقف، ويمكن إدراج أهمها على النحو الآتي:

- يعرف الوقف على أنه: "تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيا أو فرديا، فهو إذن عملية تجمع بين الإدخار والاستثمار معا. فهي تتألف من اقتطاع أموال –كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية– عن الاستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع"[1].
- ويعرف كذلك بأنه: "تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي"[2].
- الوقف من المنظور الاقتصادي هو: "ثروة إنتاجية من أجل التوظيف الاستثماري على سبيل الديمومة والاستمرارية، يمنع بيعه واستهلاك قيمته، ويمنع تعطيله عن الاستغلال، كما يحرم التعدي عليه، فهو ليس ملكا جامدا في الحاضر ولكنه استثمار تراكمي يتزايد يوما بعد يوم"[3].

2. أركان الوقف وشروطها:

حتى ينشأ الوقف ويتحقق وجوده شرعا وتترتب أحكامه وآثاره ينبغي أن يتضمن عقده أركانا وشروطا، وقد عد جمهور الفقهاء أربعة أركان لإنشاء الوقف، وهي كالآتي[4]:

أ. الواقف: هو صاحب المال الذي يصدر عنه فعل الوقف بإرادته لجهة من جهات الخير، أو الجماعة الذين حددهم وعينهم، ويشترط فيه:

- أن يكون حرا، عاقلا، بالغا، غير محجور عليه؛
- أن يكون مالك للعين المراد وقفها.

ب. الموقوف: هو المال الذي حبسه مالكه عن التداول وجعل منفعته للموقوف عليه، ويشرط لصحته:

- أن يكون الموقوف مالا متقوما في اعتبار الشرع؛
- أن يكون معلوما؛

---

[1] منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته**، دار الفكر، دمشق ، الطبعة 1، ص 66.

[2] صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، 2005، ص 160.

[3] صالح المالك، **تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها**، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422هـ، ص 72.

[4] إسماعيل مومني، **تطوير البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الوقف بالجزائر–**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015/2014، ص ص 18 – 19.

- أن يكون مملوكا للواقف؛
- حصول الفائدة المشروعة من العين الموقوفة.

ج. الموقوف عليه: وهو الشخص أو الجهة المستفيدة من الوقف لصالحها، ويشترط فيه:
- أن يكون أهلا لتملك المنفعة حقيقة أو حكما؛
- أن يكون جهة بر وإحسان، وليس جهة معصية.

د. الصيغة: وهي اللفظ الدال على الوقف، ويشترط فيها ما يلي:
- أن تكون صيغة الوقف منجزة: أي لا تقترن بتعليق أو إضافة إلى مستقبل؛
- أن يكون اللفظ صريحا، مثل: وقفت كذا، أوحبست كذا...الخ؛
- ألا تقترن الصيغة بشرط يناقض مقتضى الوقف، كقوله وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى أشاء.

3. خصائص الوقف الإسلامي:

للوقف مجموعة من الخصائص يمتاز بها، نوجزها في النقاط الآتية[1]:
- أنه عمل تطوعي وقربة لله تعالى يقوم به الواقف من ذاته؛
- دوامه واستمراره، وقابليته الذاتية للتطور؛
- عدم قابليته للتصرف بالبيع أو الهبة أو التوريث، إنما هو تسبيل منفعته للمستحقين؛
- تنوع مضمون خدماته ومجالات صرفه؛
- سهولة إدارته، فيمكن للواقف نفسه أن يتولى إدارته، ويمكن أن يتولى ذلك ناظر مستقل؛
- تنوع الأموال الموقوفة، فقد شملت: المصاحف، الكتب، الأراضي، المباني، الآلات، المعدات وغير ذلك، فهو شامل لكل ما يجوز بيعه، وهذا التنوع أدى إلى تراكم حصيلة كبيرة من الأوقاف خلال العصور المتعاقبة؛
- الوقف صدقة جارية دائمة مستمرة ينفع الناس جيلا بعد جيل، يقتضي وضع ذلك بعين الاعتبار في كل أحواله، عند إنشائه وإدارته واستثماره؛
- يمتلك الوقف قدرة ذاتية على تطوير أساليب التعامل معه، وهذه القدرة جزء لا يتجزأ من كينونته، ويحمل في داخله بذور بقائه وإمكانيات تطوره في المستقبل.

4. أنواع الوقف الإسلامي:

يمكن أخذ أهم التقسيمات المعتمدة للوقف الإسلامي كما يلي[2]:

أ. تقسيم الوقف حسب شكله القانوني: ينتج عن هذا التقسيم ثلاثة أنواع من الأوقاف، وهي:

---

[1] عبد الوهاب شلي، **تحليل علاقة الوقف الإسلامي بالغايات المستدامة للتعليم والصحة لآفاق 2030**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد33، العدد 1، 2019، ص 866- 867.

[2] عبد الوهاب شلي، **التنمية المستدامة وآليات تحقيقها من منظور الاقتصاد الإسلامي: الزكاة والوقف أنموذجا** ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2020/2019، ص ص 324- 326.

- **الوقف الخاص:** هو الوقف الذي يكون على أشخاص معينين: كالأولاد والأقارب، لذلك يعرف بالوقف الأهلي.
- **الوقف العام:** هو الوقف الذي يكون على جهات الخير العامة: كالفقراء، المرضى، وابن السبيل، لذلك يعرف بالوقف الخيري.
- **الوقف المشترك:** هو الوقف الذي يخصص الواقف جزء من منافعه لجهة خاصة، والجزء الآخر لوجوه البر العامة.

ب. **تقسيم الوقف حسب نوع الأصل الموقوف:** ينتج عن هذا التقسيم خمسة أنواع من الأوقاف هي:

- **وقف العقارات:** مثل وقف الأراضي الزراعية، المساكن والمحلات التجارية.
- **وقف المنقولات:** كالتجهيزات الطبية المختلفة، أدوات الإنتاج ووسائل النقل.
- **وقف النقود السائلة:** عادة تكون صيغة وقف النقود السائلة في شكل صندوق وقفي تنتفع منه الجهة المستفيدة وفق آلية القرض الحسن، أو يتم استثمار محصّلة هذا الصندوق لصالح الجهة المستفيدة، فتوزّع العوائد ويبقى الأصل هو الوقف.
- **وقف الأدوات المالية:** من صورها العملية أن يتم وقف أصل الأداة المالية وعائدها على جهة معينة، أو وقف عائد الأداة المالية فقط.
- **وقف حقوق الملكية:** حيث يتم وقف حقوق الملكيات المتعددة؛ مثل: حقوق الملكية الفكرية والتأليف، حقوق العلامة التجارية وبراءات الاختراع.

ج. **تقسيم الوقف حسب الجهة التي تشرف على إدارته:** ينتج عن هذا التقسيم أربعة أنواع من الأوقاف، هي:

- **أوقاف تدار من قبل الواقف:** بإمكان الواقف الإشراف على إدارة واستثمار وقفه لصالح الجهة التي عينها للاستفادة منه.
- **أوقاف تدار من قبل الجهة المستفيدة:** وهي في الغالب الأوقاف الخاصة التي يشرف عليها مباشرة الموقوف عليهم.
- **أوقاف تدار من قبل الجهة العامة المكلّفة:** مثل مؤسسة الوقف؛ ويتعلق الأمر بالأوقاف العامة والأوقاف الخاصة التي انقطعت جهاتها المستفيدة.
- **أوقاف تدار من قبل هيئة مختلطة:** وهي الأوقاف التي تشترك في إدارتها جهتين فأكثر.

د. **تقسيم الوقف حسب شكل منفعته:** ينتج عن هذا التقسيم نوعان من الأوقاف هي:

- **الوقف المباشر:** هو الوقف الذي يقدم خدمة مباشرة للجهة الموقوف عليها.
- **الوقف غير المباشر:** هو الوقف الذي يحتاج إلى استثمار حتى يقدّم خدمته للجهة المستفيدة.

والشكل الموالي يبين أنواع الوقف الإسلامي:

الشكل رقم 01: أنواع الوقف الإسلامي

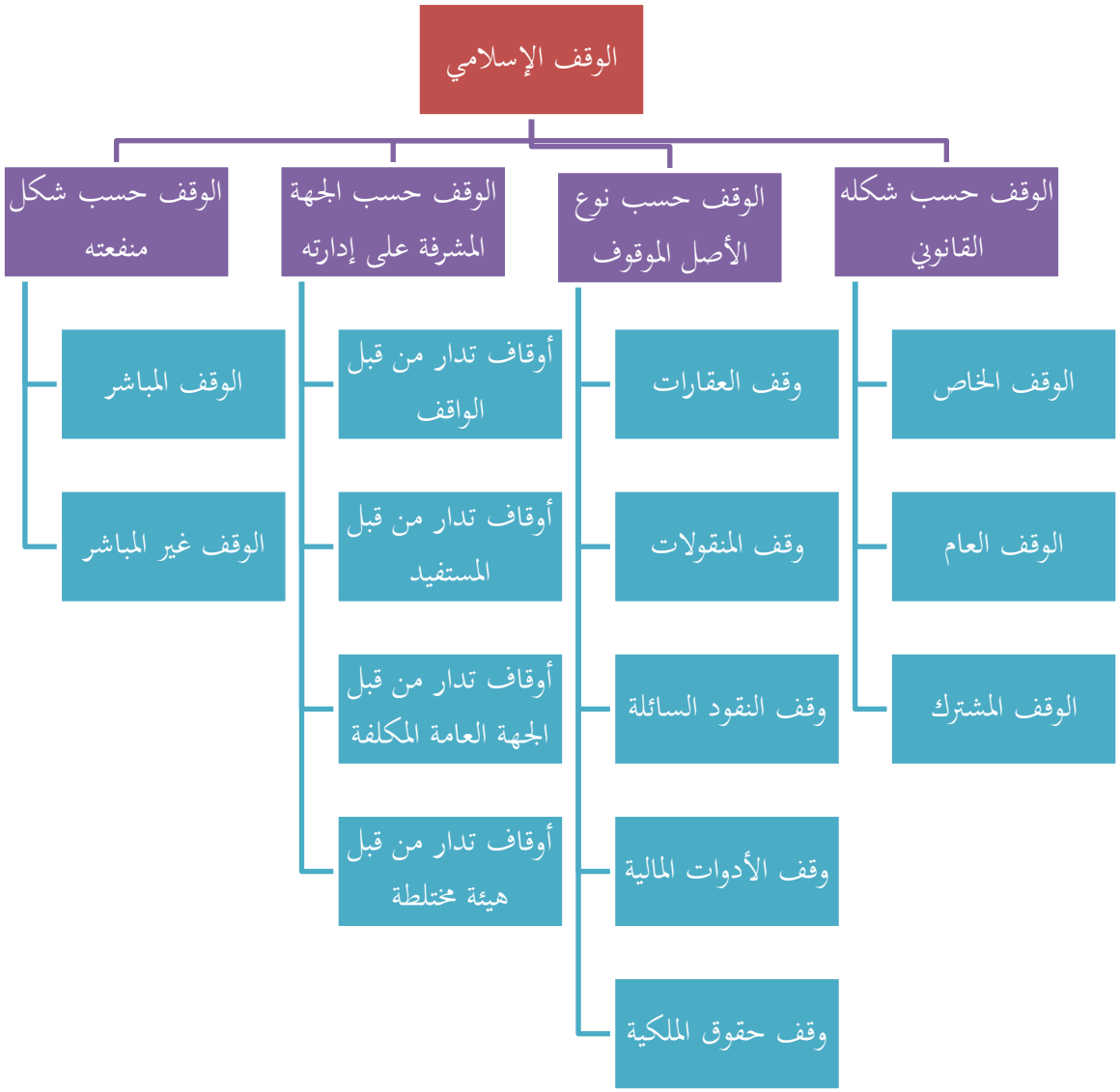

المصدر: من إعداد الباحثين.

5. مقاصد الوقف الإسلامي:

للوقف الإسلامي مقاصد كثيرة، منها[1]:

- ضمان بقاء المال ودوام الانتفاع به والاستفادة منه مدة طويلة؛

[1] إبراهيم شيخ التهامي، **النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –ماليزيا أنموذجا–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، 2020/2019، ص 223.

- استمرار النفع العائد من المال المحبس للواقف والموقوف عليه، فالأجر والثواب مستمران للواقف حيا كان أو ميتا، ومستمر النفع للموقوف عليه؛
- الامتثال لأمر الله سبحانه وتعالى بالإنفاق والتصدق في أوجه البر، والامتثال لأمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالصدقة والحث عليها، وهذا يمثل أعلى المقاصد من الوقف؛
- في الوقف صلة للأرحام وتعاون على البر والإحسان لكفالة الأيتام وعون للفقراء؛
- ضمان بقاء المرافق العامة وصيانتها؛
- المحافظة على المال الذي هو عصب الحياة، ما يؤمن أجزاء من المال للتوزيع على الأجيال المقبلة؛
- الإسهام في مختلف عمليات التنمية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية وغيرها، مما يخفف العبء المالي على الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في موازنتها العامة، كما يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات؛

6. أغراض الوقف الإسلامي:

يمكن تلخيص أهم أغراض الوقف الإسلامي فيما يلي[1]:

- نشر الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى من خلال إنشاء المساجد لإقامة شعائر الدين، وتعليمه لأبناء المسلمين؛
- توفير الأمن الغذائي والسكن لأفراد المجتمع؛
- إعداد القوة اللازمة، لجعل الأمة قادرة على توفير السلم والسلام والدفاع عن عقيدتها؛
- نشر روح التآزر والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم؛
- توفير مصادر تمويلية ثابتة لإمداد المصالح العامة، والمؤسسات الإجتماعية بما يلزمها من أدوات لتلبية حاجات المجتمع المسلم.

[1] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، 2014، ص 156.

المحور الثاني: التجارب الدولية في مجال مساهمة الوقف في تمويل مؤسسات التعليم العالي

1. التجربة السعودية في مجال تمويل الجامعات من خلال الوقف:

انطلاقا من القواعد القانونية التي وضعها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، سعت بعض الجامعات السعودية لتكوين أوقاف لها، من أجل تعزيز الموارد الذاتية للجامعة، وتوفير مصدر دخل ثابت ودائم يستخدم في دعم برامج المنح الدراسية وخدمة المجتمع، وتمويل أنشطة البحث والتطوير والتعليم في الجامعة. وفيما يلي سنتطرق لأهم هذه النماذج[1]:

أ. الوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز:

هو أول وقف من نوعه في تاريخ المملكة العربية السعودية لدعم البحوث في الجامعة. فلقد أطلق الملك الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، مبادرته لتأسيس وقف علمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز، وذلك في اجتماع الدائرة الاقتصادية بمكة المكرمة المنعقد عام 2004، كما بادر الملك أيضا بالتبرع بأصل عيني تم تسجيله في المحكمة الشرعية، وفتح حساب بنكي باسم" الوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز".

وتتمثل أهم مجالات صرف الوقف فيما يلي:

- الأبحاث والدراسات والاستشارات التي تخدم مجالات الجامعة؛
- الأبحاث التي تخدم المجتمع وتعالج مشكلاته؛
- الدراسات الاستراتيجية الخاصة بالتنمية البشرية؛
- الأبحاث التي تتناول التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، والتنمية الاقتصادية وتحدياتها؛
- إقامة مكتبة علمية لتزويد الباحثين والدارسين.

ب. أوقاف الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة:

قرر مجلس الجامعة الإسلامية عام 2007 الموافقة على مشروع أوقاف الجامعة الإسلامية واللائحة المنظمة له. وينفق العائد من الوقف على العديد من المصارف، منها: الخدمات التعليمية، البحث العلمي، طباعة الكتب، دعم خدمات العمادات المساندة والجهات التعليمية، تطوير البنية التحتية للتعليم والبحث العلمي.

كما يقوم الوقف على رعاية طلاب الجامعة والخريجين وأسرهم، بالإضافة إلى زيادة المنح الدراسية للطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعة، وتمويل الدورات العلمية التي تقيمها الجامعة، فضلا عن إقامة وتشييد المباني السكنية للطلاب وتأمين وسائل النقل المريحة لهم.

---

[1] مريم كفي، **سبل تطوير آليات وأدوات استثمار الأموال الوقفية بالجزائر –حالة أوقاف التعليم والبحث العلمي–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020، ص ص 121- 122.

2. التجربة التركية في مجال تمويل الجامعات من خلال الوقف:

ظهرت في تركيا تجارب وقفية رائدة، والتي يمكن الاستفادة من آلياتها، حيث قامت بصياغتها بشكل متكامل خاصة في مجال الأوقاف العلمية، والتي حاولت أن تجعلها جزءا من ثقافة مجتمعية تقدم نماذج إيجابية للعالم الخارجي، ومن خلال الآتي سنتطرق لأهم هذه النماذج[1]:

أ. جامعة بيل كنت:

تعد جامعة بيل (Bilkent University) واحدة من الجامعات المرموقة في تركيا، وقد أنشئت من قبل ثلاث مؤسسات وقفية تابعة لعائلة دوراماجي (Dogramaci) متخصصة في مجالات: الصحة، التعليم والبحث العلمي.

ولقد استطاعت الجامعة أن تدخل في إتفاقيات علمية مع كبرى الجامعات العالمية، حيث يتسم المناخ التعليمي داخلها بأنه مناخ محفز للبحث العلمي والتعليم، وكذلك وجود أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بدرجة عالية، فضلا عن وجود المعامل والمختبرات التي تم تجهيزها تجهيزا كاملا بأموال الوقف على أعلى مستوى وبأحدث الوسائل والمعدات، وبأفضل الإمكانات على المستوى العالمي.

وتضم جامعة بيل مركزا للتوثيق الأكاديمي، بالإضافة إلى مكتبة والتي تحتوي شبكة كمبيوتر متطورة توفر الدعم التكنولوجي اللازم للطلبة والطالبات، حيث تحتوي على أكثر من 4000 جهاز كمبيوتر، كما تضم الجامعة سكنا طلابيا يتسع لأكثر من 4000 طالب وطالبة.

ب. جامعة إسطنبول شهير:

تعد جامعة إسطنبول شهير واحدة من أفضل الجامعات الوقفية في تركيا، وذلك من خلال جهودها ومساعيها نحو تطبيق كل معايير الجودة التعليمية والتسلح بأكفأ وأحدث الوسائل والتقنيات، حيث تم تأسيس الجامعة عام 2008 من قبل وقف العلم والفن، الذي نظم الكثير من الحلقات الدراسية والتعليمية، بالإضافة إلى الأنشطة الأكاديمية في مجال العلوم الاجتماعية خلال مسيرته الممتدة لأكثر من 25 عاما.

تربط جامعة شهير اتفاقيات مع عدة جامعات في العديد من دول العالم، أهمها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعطي لطلابها فرصة تعلم اللغة الإنجليزية لمدة سنة واحدة في بريطانيا مع الحصول على شهادة من مركز بريطاني أيضا.

وترجع أسباب تفضيل الطلبة الأجانب لهذه الجامعة، لأن فرصة القبول للطلاب الأجانب فيها أقوى مقارنة مع جامعات أخرى، بالإضافة إلى أنها تقدم لطلابها منحا دراسية لتسهيل دفع الرسوم عليهم.

3. التجربة الماليزية في مجال تمويل الجامعات من خلال الوقف:

شهدت دولة ماليزيا تفوقا نسبيا في مجال الإدارة الحديثة خاصة إذا ما قورنت ببعض الدول الإسلامية، ولاسيما في مجال المعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المرونة والتسهيلات التي تمتاز بها في المجال القانوني، ما انعكس بالضرورة على واقع المؤسسات الوقفية، ومن خلال ما يلي سيتم عرض أهم تلك النماذج[1]:

---

[1] مريم كفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 150- 152.

أ. الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا:

لقد تم تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية عام 1982، وقد ساهمت منظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية، باكستان وتركيا في دعم هذا الصرح العلمي، ولأجل إنجاح هذا المشروع الإسلامي التعليمي الثقافي، كان لابد من إيجاد مصدر تمويلي دائم ومستمر يضمن للجامعة الإسلامية تحقيق أهدافها ومشاريعها التعليمية والثقافية، وكخطوة أولية في هذا المضمار تم إنشاء صندوق الوقف (IIUM Endowment Fund) بتاريخ 15 مارس 1999، بهدف مساعدة الطلبة الوافدين ليكون لهم دخل خاص يساهم في إنجاز وتنفيذ أعمالهم ونشاطاتهم وسد احتياجاتهم، فضلا عن تنظيم الدورات والفعاليات الأكاديمية.

ومن بين الأنشطة التي يشرف عليها صندوق الوقف، ما يلي:

- حملة الرنجيت الواحد: تقوم الحملة على جمع مبلغ 1 رنجيت شهريا، يأخذ من موظفي الجامعة والطلبة وتبعا لخطة العمل يتم جمع مبلغ مليون رنجيت سنويا.
- شهادة الوقف: وهي عبارة عن إيصالات وقفية بقيم نقدية مختلفة ما بين (5- 50) رنجيت ماليزي، والهدف منها جمع مبلغ 150000 رنجيت سنويا.
- متحف أسلوب حياة الماليزي: وهو عبارة عن مركز ثقافي يفتح أمام السياح الأجانب، بهدف عرض أساليب حياة المجتمع الماليزي، وتصبح سعر التذكرة ملكا لصندوق الوقف التعليمي.
- المعرض الثقافي: يهتم هذا المعرض بالتراث الماليزي والدولي، يقام داخل مبنى الجامعة الإسلامية، ويصل إيرادها لصالح الوقف ما قيمته 100000 رنجيت سنويا.
- عشاء خيري: وهو اقتراح يهدف إلى جمع الخريجين من الجامعة الإسلامية العالمية في حشد سنوي، من خلال عشاء يقدم لهم، ويكون المبلغ المدفوع للعشاء لصالح صندوق الوقف التعليمي.
- برامج تدريب وتأهيل: يأمل صندوق الوقف التعليمي من خلال تعاونه مع مؤسسة (YAKIM) إلى تأهيل الشركات الصغيرة والمعدومة لتصبح ضمن مصاف الشركات الكبرى.

ب. جامعة بوترا ماليزيا

لقد تم إنشاء جامعة بوترا ماليزيا (Universiti Putra Malaysia) عام 1931، وتعد واحدة من الجامعات الرائدة في مجال البحث العلمي، حيث حازت سنة 2015 على المركز الخامس والأربعين كأفضل الجامعات بالعالم، وذلك حسب تصنيف مجلة أخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم.

ولقد أطلقت جامعة بوترا ماليزيا سنة 2011، خطة تسمى الوقف للمعرفة " wakaf ilmu " حيث حدد الوقف كأحد الموارد المالية التي يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها لتوليد التمويل. وتتيح هذه المبادرة للجامعة تلقي الأموال من خلال المساهمات النقدية التي يمكن استخدامها في الأنشطة الأكاديمية وتنمية الطلاب والبحث العلمي. وقد بلغ إجمالي مجموع صندوق الوقف للمعرفة حوالي 6,9 مليون رينجيت ماليزي للفترة الممتدة ما بين (2012-2015).

---

[1] مريم كفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 168- 171.

المحور الثالث: تحديات قطاع الأوقاف في الجزائر ومتطلبات تفعيله

1. تحديات قطاع الأوقاف بالجزائر:

تواجه الأوقاف بالجزائر العديد من المعوقات، ومن أهم هذه العوائق ما يلي[1]:

- أخذت الإدارة الوقفية بأسلوب التسيير المركزي وتجسد ذلك من خلال إحداث اللجنة الوطنية للأوقاف، والتي أوكلت لها مهمة إدارة وتسيير الوقف وحمايته على المستوى الوطني، وهذه المركزية أدت إلى إضعاف روح المبادرة لدى العاملين على مستوى الإدارة المحلية؛
- غياب نظام النظارة على الوقف الإسلامي، يعد من أكثر المشاكل التي عانى ومازال يعاني منها الوقف بالجزائر؛
- صعوبة الإتصال بين مختلف مستويات الإدارة الوقفية، حيث أن هذه الأخيرة لا تزال تستخدم الطرق التقليدية في التعامل مع مختلف مصالحها على مستوى التراب الوطني؛
- تعدد المهام وغياب التخصص وكذا تداخل الصلاحيات، سواء على مستوى الإدارة المحلية أو المركزية، أثر سلبا على فعالية الإدارة الوقفية؛
- افتقار إدارة الوقف بالجزائر للكفاءات البشرية المتخصصة والقيادات المؤهلة؛
- الميل نحو النمطية في أساليب وأنظمة العمل، حيث يتم تطبيق أنظمة موحدة في جميع أجهزة الدولة بغض النظر عن الاختلافات بين هذه الأجهزة في طبيعة العمل وبيئته؛
- النقص الكبير في المعلومات المتعلقة بالأملاك الوقفية وطبيعتها وصيغ استثمارها، وغياب قاعدة إحصائية دقيقة ومنظمة؛
- غياب الثقافة الوقفية لدى المجتمع الجزائري، جعل من الصعب جذب واقفين جدد في بيئة لا تعرف من الوقف إلا مفهومة الضيق المقتصر على المساجد وما يلحق بها.
- غياب التدريب والتأهيل للعنصر البشري القائم على تسيير شؤون الوقف في الجزائر، وإن وجد فهو تأهيل وتدريب إدري بحت؛
- ضعف الوازع الديني عند كثير من أصحاب رؤوس الأموال، الذي يدفعهم إلى التبرع ببعض أموالهم عن طريق الوقف ويرفع لديهم قيم البذل والعطاء؛

2. متطلبات تفعيل الوقف الإسلامي بالجزائر لدعم مؤسسات التعليم العالي:

بغرض تمكين القطاع الوقفي في الجزائر من التصدي للتحديات التي تواجهه، وجب تضافر الجهود لخلق البيئة الملائمة لصناعة الوقف الإسلامي للنهوض به والاستفادة منه، وذلك من خلال ما يلي[2]:

---

[1] سمير دهيليس، **الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019، ص ص 182- 185.

[2] سمير دهيليس، أعمر سعيد شعبان، **الوقف في الجزائر، الواقع ومتطلبات تفعيل دوره التنموي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11 ، العدد 1، 2020، ص ص 222-221.

- الإتجاه نحو المؤسسية في ممارسة نشاطات الوقف وأعماله، بما يضمن تحقيق المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؛
- الإهتمام بالنظارة على الوقف، وذلك بإيجاد إطار رقابي صارم تشرف عليه الدولة؛
- التزام الدولة برد الأوقاف الخيرية إلى أوجهها التي حددها أصحابها، على اعتبار أن ذلك مدعاة لبث الثقة بين المجتمع والدولة؛
- تسهيل وتيسير الإجراءات الإدارية لتأسيس وقف بعيدا عن كل عرقلة أو مماطلة؛
- الاستفادة من التحولات الرقمية والتكنولوجيا المالية في مجال الأوقاف، بالإضافة إلى ابتكار تطبيقات تسهل على الجزائريين عملية إيقاف أموالهم؛
- نشر الوعي الوقفي وثقافة الوقف وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات للتعريف بالوقف وأهميته، باعتباره صدقة جارية ينتفع بها الواقف في حياته وبعد مماته؛
- إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف الإسلامي وطرحه عبر كافة وسائل الإعلام المتاحة؛
- التركيز على ضرورة التنوع في مصارف الأوقاف وفق حاجات المجتمع التي تسد الثغرات الاجتماعية.
- الأخذ بالأساليب الحديثة في استثمار أموال الواقف، واستغلالها الاستغلال الأمثل حتى تتحقق المنفعة المرجوة من تطبيق نظام الوقف.
- تأهيل الكوادر البشرية والفنية العاملة في إدارة الأوقاف واستثمارها، بالإضافة إلى تلقينهم أساليب ومهارات التسويق للوقف والترويج له.

خاتمة:

في ختام دراستنا والتي حاولنا فيها تسليط الضوء على مساهمة الوقف الإسلامي في تعزيز المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي، تبين لنا أن للوقف الإسلامي غاية جليلة، تتمثل في إيجاد أموال دائمة ومستقرة تدر الخير والعطاء على البلاد والعباد، فبإمكانه أن يخفف عن الدولة الكثير من الأعباء العامة خاصة تلك المتعلقة بالتعليم العالي، بالإضافة إلى دعم نشاطات البحث العلمي الذي يعتبر أساس تطور كل مجتمع وازدهاره.

النتائج:

من بين النتائج التي توصل إليها البحث، مايلي:

- يعد الوقف الإسلامي وجه من أوجه البر والإحسان، كما أن ثوابه دائم ومستمر؛
- يرتكز الوقف الإسلامي على عدة أركان و شروط، يجب توافرها لكي يصح؛
- تختلف أنواع الوقف الإسلامي باختلاف الاعتبارات التي ينظر إليها؛
- توجد تجارب تطبيقية رائدة في العالم في استخدام الوقف الإسلامي كأداة لتمويل الجامعات، أهمها التجربة السعودية، التركية والتجربة الماليزية، بحيث يمكن الاستفادة من إيجابياتها.
- ساعد الوقف الإسلامي على تغطية جزء من نفقات واحتياجات مؤسسات التعليم العالي.

التوصيات:

توصي الدراسة إلى ما يلي:

- العمل على نشر ثقافة الوقف الإسلامي وتوضيح دوره التمويلي والتنموي؛
- القيام بتثمين التجارب التي عرفتها الكثير من الدول على غرار السعودية، ماليزيا وتركيا للاستفادة من هذه التجارب.
- الإكثار من الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع؛
- ضرورة تجاوز تحديات ومعيقات قطاع الأوقاف بالجزائر، من خلال العمل على إصدار نصوص قانونية معدلة ومتممة لاستكمال مقتضيات المرسوم التنفيذي رقم 179.21، المؤرخ في 21 رمضان عام 1442 الموافق ل 3 ماي سنة 2021، والذي يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة؛
- العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة، من خلال فتح تخصصات مرتبطة بهذا المجال على مستوى المعاهد والجامعات، بحيث يكون التكوين متضمنا الناحيتين الشرعية والاقتصادية.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1. منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته**، دار الفكر، دمشق ، الطبعة 1.

- **الأطاريح:**

1. إبراهيم شيخ التهامي، **النظام الاقتصادي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –ماليزيا أنموذجا –** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، 2020/2019.
2. إسماعيل مومني، **تطوير البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الوقف بالجزائر–**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2015/2014.
3. سمير دهيليس، **الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019.
4. عبد الوهاب شلي، **التنمية المستدامة وآليات تحقيقها من منظور الاقتصاد الإسلامي: الزكاة والوقف أنموذجا**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2020/2019.
5. مريم كفي، **سبل تطوير آليات وأدوات استثمار الأموال الوقفية بالجزائر –حالة أوقاف التعليم والبحث العلمي–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.

- **المقالات في المجالات:**

1. سمير دهيليس، أعمر سعيد شعبان، **الوقف في الجزائر، الواقع ومتطلبات تفعيل دوره التنموي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11 ، العدد 1، 2020.
2. صالح صالحي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، 2005.
3. صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، 2014.
4. عبد الوهاب شلي، **تحليل علاقة الوقف الإسلامي بالغايات المستدامة للتعليم والصحة لآفاق 2030**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجلد33، العدد 1، 2019.

- **المؤتمرات:**

1. صالح المالك، **تنمية موارد الوقف والمحافظة عليها**، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422هـ.